

الأزمات المصرفية كمحفز لأزمات العملة"-دراسة تحليلية لأزمة الجنيه المصري-(2016-2022)  
 the banking crises as a catalyst for currency crises »-An analytical study of »  
 Egyptian pound crises-(2016-2022)

ط.د. مبيروك نبيلة<sup>1</sup>، صوفان العيد<sup>2</sup>

Mebirouk Nabila<sup>1</sup>, Elaid Soufane<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
 التسير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل. الجزائر nabila.mebirouk@univ-jijel.dz  
<sup>2</sup> مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
 التسير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل. الجزائر e.soufane@univ-jijel.dz  
 تاريخ الاستلام: 2024/ 5 /04 تاريخ القبول: 2024/8/23 تاريخ النشر: 2024/9/21

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت لازمات القطاع المصرفي دور في تحفيز أزمات العملة وإثارتها من خلال تحليل لأزمة الجنيه المصري في الفترة الممتدة ما بين 2016 إلى 2022، وذلك نتيجة لشيوع ظاهرة الأزمات وتفشيها بشكل كبير في الآونة الأخيرة. استنادا إلى ذلك تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على ماهية كل من الأزمة المصرفية وأزمة العملة، وتحليل لأزمة الجنيه المصري، وتوصلت الدراسة إلى أن أزمة الجنيه المصري لم يكن سببها القطاع المصرفي أي أن هذا الأخير لم يثر هذه الأزمة بل تعود إلى أسباب أخرى تم التطرق إليها في هذا المقال.

**كلمات مفتاحية:** أزمة مصرفية، أزمة العملة. جنيه مصري.

تصنيف JEL : F 31, G 010

### Abstract:

This study aims to find out whether the banking sector crises play a role in stimulating and provoking currency crises through an analysis of the Egyptian pound crisis in the period from 2016 to 2022, as a result of the prevalence and spread of the crisis phenomenon in recent times. Based on this, the descriptive analytical approach was adopted to identify the nature of both the banking crisis and the currency crisis, and an analysis of the Egyptian pound crisis. The study concluded that the Egyptian pound crisis was not caused by the banking sector, meaning that the latter did not provoke this crisis, but rather is due to other reasons that were addressed in this article.

**.Key words:** banking crisis, currency crisis, Egyptian pound

Jel Classification Codes: F31, G010

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: مبيروك نبيلة ، الإيميل: nabila.mebirouk@univ-jijel.dz

mebiroukNabila, e.mail : aunabila.mebirouk@univ-jijel.dz

## 1.مقدمة:

يعتبر مفهوم الأزمات من أهم الموضوعات وأكثرها شيوعاً في الفكر الاقتصادي الحديث فقد أضحت يمس مختلف جوانب الحياة بشكل أو بآخر، وقد ازدادت أهميته بشكل مطرد في الحقبة الأخيرة بسبب توالي الأزمات الاقتصادية، فبعد عمليات التحرير المالي التي شهدتها العديد من البلدان خاصة الناشئة منها. في فترة التسعينيات توالى الأزمات على هذه الاقتصاديات بسبب تحرير تام لحركة رؤوس الأموال دون وضع آليات قبلية للرقابة والإشراف، ومن أكثر أنواع الأزمات حدوثاً هي الأزمات المصرفية وأزمات العملة، ومنذ ذلك تناولت الكثير من الأبحاث بالدراسة والتحليل هاتين الأزميتين وتطرقت إلى أسبابهما وتداعياتهما، وكثيراً ما تزامنت كل من الأزمة المصرفية وأزمة العملة في نفس الوقت ما أطلق عليها بالأزمة المزدوجة أو الأزمة التوأم " لذلك أثرت الكثير من التساؤلات عما إذا كانت هناك روابط وعلاقة تجمع بين هاتين الأزميتين. ومن بين أحدث أنواع الأزمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي حالياً هي أزمة الجنيه المصري، ولو أن جذورها تمتد إلى سنوات بعيدة ماضية لكنها مازالت تعصف بالاقتصاد المصري ولمعرفة أسباب هذه الأزمة وعلاقتها بالأزمات المصرفية فإن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تتمحور حول:

\*هل الأزمات المصرفية تسبق دائماً أزمات العملة كمحفز لها ؟

### فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضية الدراسة في أن كل من الأزمة المصرفية وأزمة العملة مستقلتين عن بعضهما، حيث أن حدوث أزمة مصرفية في اقتصاد دولة معينة لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث أزمة عملة في نفس هذه الدولة، هذا يعني أن الأزمة المصرفية ليس لها دور في إثارة أزمة العملة وتحفيزها.

منهج الدراسة: الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في توضيح ماهية كل من الأزمة المصرفية وأزمة العملة، والعلاقة بين الأزميتين مع التطرق لواقع القطاع المصرفي المصري خلال فترة الدراسة وتحليل لأزمة الجنيه المصري وأسبابها ومدى التفاعل بينها وبين أزمات الجهاز المصرفي.

أهداف الدراسة: يمكن تحديد أهداف الدراسة من خلال النقاط الآتية:

- الوقوف على ماهية كل من الأزمة المصرفية وأزمة العملة.
- التعرف على العلاقة بين كل من الأزميتين.
- معرفة واقع الجهاز المصرفي في مصر وأسباب أزمة الجنيه المصري ومدى التفاعل بين الأزمة المصرفية وأزمة العملة في مصر.

تقسيم الدراسة: يهدف معالجة إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث محاور: .

المحور الأول: الأزمة المصرفية وأزمة العملة.

المحور الثاني: العلاقة بين الأزمة المصرفية وأزمة العملة.

المحور الثالث: التفاعل بين الأزمة المصرفية وأزمة الجنيه المصري خلال الفترة الممتدة ما بين

2022-2016

الدراسات السابقة:

1- دراسة بعنوان: " Factors triggering currency and banking crisis empirical study of Latin America during 1990-2010 ».by: Victor Jakobson

تناولت هذه الدراسة العوامل التي أدت إلى انتشار أزمات العملة والمصارف في أفي أمريكا اللاتينية خلال الفترة من 1990 إلى 2010 من خلال النظر في متغيرات اقتصادية كلية ومالية محددة وتهدف إلى المساهمة في الأدبيات الواسعة المتعلقة بالأزمات المالية، بالاعتماد على نموذج بيانات لوحه الاختيار الثنائي الديناميكي، وتوصلت الدراسة إلى أن تغيير سعر الصرف له تأثير إيجابي على احتمالية حدوث أزمات العملة والمصرفية وتتوافق النتائج مع الأبحاث السابقة حول أزمات العملة هذا يعني أن النموذج أكثر ملائمة لتحليل أزمات العملة مقارنة بالأزمات المصرفية.

2- دراسة بعنوان: « the twin crises: the causes of banking and balance of payments problems » by : graciela ,kaminesky , carmen, reinhart.

تحلل هذه الورقة الروابط بين الأزمات المصرفية وأزمات العملة، ووجدت أن المشاكل في القطاع المصرفي تسبق عادة أزمة العملة، فأزمة العملة تؤدي إلى تعميق الأزمة المصرفية، كما أن التحرير المالي غالبا ما يسبق الأزمات المصرفية ويشير تشريح هذه الأحداث إلى أن الأزمات تحدث عندما يدخل الاقتصاد في حالة من الركود في أعقاب طفرة مطولة في النشاط الاقتصادي كانت يغذيها الائتمان وتدفع رأس المال وما صاحبها من عملة مبالغ في تقدير قيمتها.

3- دراسة بعنوان: « egypt currency crisis: analysis of the causes » by :tatjanaboshkov

تناولت هذه الدراسة تحليل نظري لأزمة العملة والنماذج المفسرة لها إضافة إلى نظرة عامة على أزمة العملة المصرية وأسباب هذه الأزمة، وبالنظر إلى أن مصرفي ذات اقتصاد صغير ومفتوح , فقد تعرضت إلى الانخفاض الحاد في أسعار الغداء والطاقة والسلع الأساسية الأخرى خلال عامي 2007 و 2008، ونظرا إلى أن الفئة الوسطى من المجتمع المصري تنفق نحو 45% من دخلها على المنتجات الغذائية فإن ذلك وضع السياسة الاقتصادية تحت ضغوط شديدة،

وتوصلت الدراسة إلى أن الحل الوحيد لحل مشكلة العملة الأجنبية هو التصدير وبالطبع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن وصول المساعدات الخارجية يساهم في حل الأزمة.

## 2. الأزمة المصرفية وأزمة العملة:

خلال عقدي الثمانينات والتسعينات تعرضت الكثير من البلدان لأزمات مالية تفاوتت حدتها بين بلد وآخر، وتنوعت هذه الأزمات بين أزمات مصرفية وأزمات عملة، وأحيانا كانت هذه الأزمات جامعة للأزمتين تحت مسمى "الأزمة التوأم" وسنتناول في هذا المحور ماهية كل من الأزمتين، أسبابهما والنماذج النظرية المفسرة لهما.

### 1.2 ماهية الأزمة المصرفية:

#### 1.1.2 مفهوم الأزمة المصرفية:

هي حالة تواجه فيها الشركات والقطاعات المالية في بلد ما عددا كبيرا من حالات التخلف عن السداد، وتواجه المؤسسات والشركات صعوبات كبيرة في سداد الديون في الوقت المحدد ونتيجة لذلك تتزايد القروض المتعثرة ويتم استنفاد كل أو معظم رأس مال النظام المصرفي الإجمالي وقد يصاحب هذا الوضع انخفاض أسعار الأصول، وفي بعض الحالات تنجم الأزمة عن هروب المودعين من البنوك. (feneir, 2016, p. 1)

كما يتم تعريف الأزمة المصرفية على أنها مصطلح من المتعذر تحديده، وتقع هذه الأزمة

في حال تحقق واحد على الأقل من الشروط الآتية:

- 1- عندما ترتفع نسبة الأصول المعدومة إلى أكثر من 10% من إجمالي أصول القطاع المصرفي.
- 2- عندما تؤدي مشاكل القطاع المصرفي إلى تأميم المصارف بشكل واسع النطاق.
- 3- إذا بلغت عملية إنقاذ 2% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي.
- 4- عند اتخاذ إجراءات طارئة مثل تجميد الودائع وغلق المصارف وكذا سن قوانين من قبل الحكومات لتعميم ضمان الودائع لاحتواء الأزمة، إضافة إلى حدوث استنفاد كبير للمصارف. (حواط ، 2013 ، صفحة 18)

#### 2.1.2 أنواع الأزمة المصرفية:

يمكن أن نميز نوعين من الأزمات المصرفية، أزمة مصرفية نظامية أو حادة، والنوع الثاني: ضائقة مالية أو أزمة مصرفية أخف "رينهارت وروجوف" يحددان الأزمة المصرفية من النوع الأول على أنها "هي التهافت على البنوك الذي يؤدي إلى إغلاق أو دمج أو استحواذ القطاع العام على بنك أو أكثر". (Victor, 2018, p. 20)، ما يسبب شللاً كاملاً للنظام المصرفي بما في ذلك البنوك السليمة وهذا يدفع المودعين إلى سحب ودائعهم بغض النظر عن حالة البنك نظراً لعدم وضوح المعلومات، ما ينتج عنه زعر مالي ويطلق على هذا النوع من السلوك بسلوك

القطيع، أما النوع الثاني فهي التي قد تهتز فيها قدرة بعض المصارف على الوفاء بالتزاماتها ونتيجة لذلك تتأثر ملاءمتها المالية بسبب ارتفاع في عدد الأصول المتعثرة وتتآكل بذلك احتياطياتها وسيولتها. (لعقون، 2012-2023، الصفحات 8-9)

### 3.1.2 أسباب الأزمة المصرفية:

هناك عدة أسباب للازمات المصرفية نذكر منها ما يلي:

- 1- التحرير المالي وما ينتج عنه من تحرير لمعدلات الفائدة ما يزيد الضغط على البنوك ودخول منافسين جدد خاصة في حال غياب الرقابة قبل التحرير المالي.
- 2- تشوه الحوافز فلا بد أن يكون كل من أصحاب البنوك والمقترضون لديهم حافز مهم لتجنب المخاطر المتزايدة، وهذا شرط أساسي لنجاح أي نظام وضع من أجل الحد من الأزمات المصرفية.
- 3- العولة المالية وما سببته من سلسلة من الأزمات الاقتصادية والمالية والتي مست العديد من الأسواق الشائعة أو اخر الثمانينات والتسعينات.
- 4- تزايد التزامات البنوك وعدم تناسق آجال الاستحقاق.
- 5- ضعف الانضباط المالي ويكون ذلك عندما لا تتوافر نفس المعلومات للجميع وبالتالي تنعدم الثقة بين المقرض والمقترض ويكون أحد الأطراف المتعاملين لديه معلومات أكثر من الآخر وينتج عن ذلك اتخاذ قرارات خاطئة من قبل هذا الأخير. (Tatjana , 2009)

### 2.2 ماهية أزمة العملة:

1.2.2 مفهوم أزمة العملة: هناك عدة تعاريف لأزمة العملة نذكر منها مايلي:

\*أزمة العملة هي اضطراب في سوق العملات حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض في قيمة العملة أو يصل إلى نقطة تباع فيها السلطات النقدية (البنك المركزي) احتياطياتها من النقد الأجنبي أو ترفع أسعار الفائدة من أجل الدفاع عن سعر صرفها. (Tatjana , 2009, p. 1)

\*يعرف كل من " جاربر" و" أندرواروز"، أن أزمة العملة تقع عندما ينخفض سعر صرف عملة معينة بمقدار 25 % على الأقل، أما " كروجمان" يرى أن أزمة العملة تحدث في نظام سعر صوف الثابت، حيث أن الارتفاع في الإلتمان المحلي بنسبة أكثر من الطلب النقدي يؤدي إلى فقدان تدريجي لاحتياطيات النقد الأجنبي ما يشجع هجمات المضاربة على العملة المحلية، وعند اقتراب هذه الاحتياطيات على النقاد يضطر بذلك البنك المركزي إلى تعويم العملة والتخلي عن نظام سعر الصرف الثابت. (صابر، 2010، صفحة 365)

2.2.2 أسباب أزمة العملة: هناك مجموعة من العوامل التي تجعل اقتصاد بلد ما عرضة للأزمات العملة نذكر منها ما يلي:

\*عدم الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث أن تدهور الأحوال الاقتصادية هو الذي يفسح المجال لحدوث الأزمات الاقتصادية بصفة عامة وأزمات العملة بشكل خاص(صابر، 2010، صفحة 366)

\*سياسات ونظم أسعار الصرف غير الملائمة خصوصا نظام سعر الصرف الثابت هو الأكثر عرضة لأزمات العملة نظرا لصعوبة الحفاظ على قيمة العملة ثابتا خاصة مع اقتراب احتياطات النقد الأجنبي على النفاذ.(عامر، 2014، صفحة 111)

\*المبالغة في تقييم العملة حيث أن الدولة التي تقيم عملتها بأكثر من قيمتها يؤدي إلى جعل الصادرات باهضة الثمن والواردات أرخص فيزيد عجز الحساب الجاري معنى ذلك انخفاض الطلب على العملة المحلية وتدهور قيمتها.(tejvan, 2023)

\*عدم الاستقرار السياسي يخلق حالة من عدم اليقين مما يؤدي إلى التدفق المفاجئ لرؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وبالتالي التخلي عن العملة المحلية وتدهور قيمتها وبالتالي وقوع أزمة عملة(Dabrowski, 2002, p. 35)

3.2.2 النماذج النظرية لأزمة العملة: أسفرت الأبحاث المبكرة عن أزماتالعملة عنما يعرف بالأجيال الثلاثة نقوم بشرحها في مايلي:

أ.نماذج الجيل الأول: تم اقتراح نموذج الجيل الأول بواسطة " كروجمان " 1979، وتم تعزيره بواسطة " فيضان " و" جاربر " 1984، وسعى إلى فهم أزمة العملة فيما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي وسوء السياسات والاختلالات الهيكلية وبينت الدراسات أن تدهور الاقتصاد الكلي يعبر على أزمة تلوح في الأفق مثل الزيادات الحادة في أسعار الفائدة المحلية والحساب الجاري، الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة وانخفاض الاحتياطات الدولية.(Victor, 2018, p. 11)

ب. نماذج الجيل الثاني: إن " أوبستفيدل" الذي يفسر أزمات العملة حسب هذا النموذج هو يركز على الأزمات ذاتية التحقق أي الأزمات التي تخلقها توقعات المستثمرين والحقيقة أن تختار الحكومة ما إذا كانت ستدافع عن سعر الصرف أم لا بعيداً عن تحقيق منفعتها، وبالتالي يمكن أن تحدث أزمة العملة حتى ولو كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي والبيئة الاقتصادية جيدة وذلك ببساطة لأن المستثمرين المتشائمين يسحبون أموالهم وتجد الحكومة أن حماية سعر الصرف أكثر من تركه(Gabriel & Nils, 2005, p. 6)

ج.نماذج الجيل الثالث: ظهرت نماذج الجيل الثالث لتفسير أزمة العملة بعد فشل النماذج السابقة من تفسير الأزمة الأسيوية لسنة 1997، حيث اهتمت هذه النماذج بعمل القطاع المصرفي مع التأكيد على العلاقة بين الأزمات المصرفية وأزمات العملة (Gabriel & Nils, 2005, p. 6) وعليه فإن نماذج الجيل الثالث تركز على الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها التشوهات في

الأسواق المالية والأنظمة المصرفية إلى أزمة عملة، هذه التشوهات قد تظهر في شكل قيود الائتمان، التزامات ديون الشركات، انخفاض الأرباح، ما يحد من القدرة على الاقتراض. (Glick & Hactchison, 2013, p. 486)

### 3. العلاقة بين الأزمة المصرفية وأزمة العملة:

نظرا للإضرابات التي شهدتها العديد من عملات الدول في مقدمتها العملة المكسيكية والأسبوية أصبح موضوع الأزمات المالية بمختلف أنواعها في مقدمة النقاشات الأكاديمية وحاولت الكثير من الدراسات تفسير أسباب هذه الأزمات لكنها لم تولي اهتماما كبيرا للتفاعل بين المشاكل المصرفية ومشاكل العملة.

وسنحاول في هذا المحور رصد العلاقة بين كل من الأزميتين والتفاعل بينهما.

### 1.3 التفاعل بين الأزمة المصرفية وأزمة العملة:

حتى ولو كانت هناك روابط بين كل من الأزميتين أو المصرفية لكن هذا لا يمنع من وجود اختلافات بينهما، تتمثل في أن أزمة العملة تقع خلال فترة وجيزة من الزمن عكس الأزمات المصرفية التي تستغرق وقتا أطول لكي تصل إلى الذروة أما حلها فقد يأخذ من ثلاث إلى أربع سنوات. (طالبي ، 2009-2010، صفحة 15)

ويمكن أن نبين مدى التفاعل بين الأزميتين كما يلي:

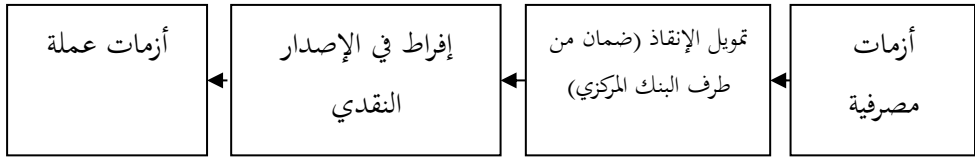
- من أزمة مصرفية إلى أزمة عملة: عند قيام البنك المركزي بالتوسع في منح القروض للبنوك المتعثرة يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة الديون المحلية للبنوك ويضعف ملاءتها المالية مما يجعل متعاملها يفقدون ثقتهم اتجاهها فيقومون بسحب أموالهم بالعملة المحلية وتحويلها إلى عملات أخرى، فيزيد عرض العملة المحلية وتنخفض قيمتها ويتم اللجوء إلى احتياطات النقد الأجنبي للدفاع عن قيمتها من قبل البنك المركزي، وعند نفاذ (أو انخفاض) هذه الاحتياطات تقع أزمة العملة.

- من أزمة عملة إلى أزمة مصرفية:

عند انخفاض قيمة العملة وتوقع حدوث أزمة يتهافت المتعاملون على سحب ودائعهم المقومة بالعملة المحلية من البنوك واستبدالها بعملات أجنبية أكثر استقرارا، فتتضرر البنوك جراء ذلك وتنخفض سيولتها، وتصبح غير قادرة على سداد التزاماتها اتجاه عملاءها ما يزيد من نسبة القروض المعدومة، زيادة على ذلك فإن وقوع أزمة عملة يؤدي إلى النفاذ التدريجي لاحتياطات النقد الأجنبي، كل هذا يجعل وضعية البنوك متدهورة وبالتالي وقوع أزمة مصرفية. (طلافح، الصفحات 21-22)

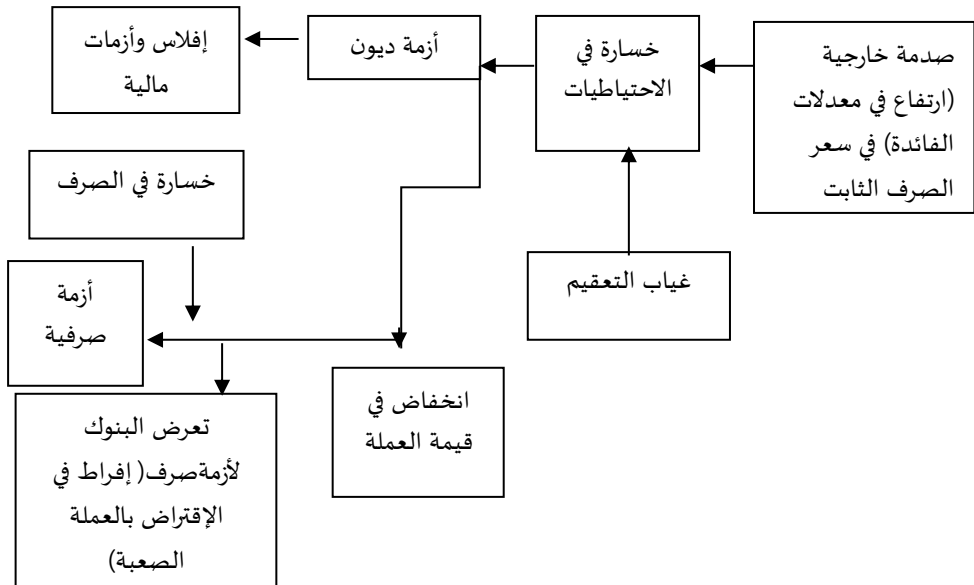
ويمكن أن نوضح هذا التفاعل بين الأزميتين من خلال الشكلين الآتيين:

الشكل رقم 01: الأزمة المصرفية كسبب مفجر لأزمة العملة وفقا لنموذج (Velasco (1987)



المصدر: (Robert , Mario, & dominique , 2004, p. 28)

الشكل رقم 02: أزمة العملة كسبب مفجر للأزمة المصرفية وفقا لنموذج (stoker (1994)



المصدر: (Robert , Mario, & dominique , 2004, p. 28)

### 2.3 مثال تجريبي على التزامن بين الأزمات المصرفية وأزمات العملة:

في دراسة قام بها كل من "كامينسكي" و "رينهارت" على 20 دولة في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط من الفترة الممتدة ما بين 1970 إلى منتصف 1995 حيث شهدت هذه الفترة حدوث 26 أزمة مصرفية و76 أزمة عملة وتشمل هذه العينة مجموعة من الدول الصناعية والنامية، والجدول والشكل الآتيان يوضحان ذلك:

الجدول رقم 01: تكرار الأزمات مع مرور الوقت.

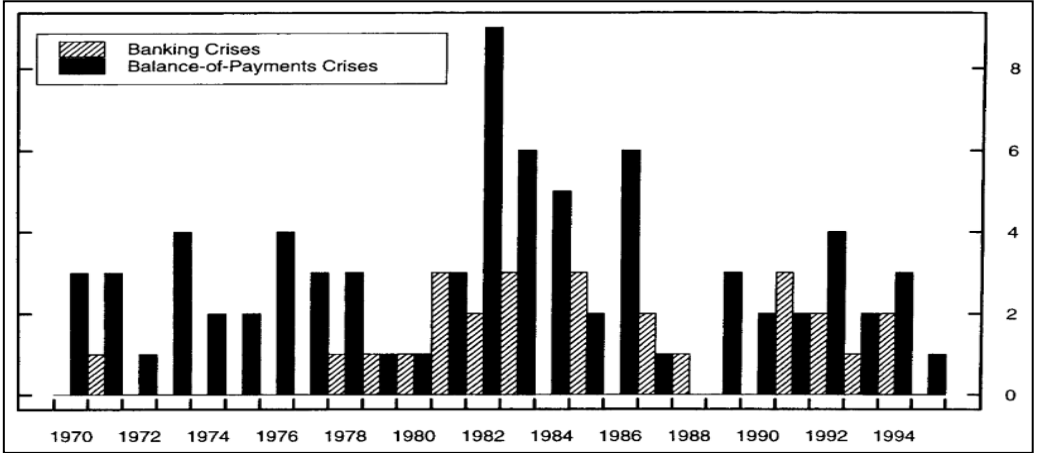
عدد الأزمات					
1995-1980		1979-1970		1995-1970	
المتوسط في	المجموع	المتوسط	المجموع	المتوسط في	المجموع
					نوع الأزمة



السنة		في السنة		السنة		
3.13	50	2.60	26	2.92	76	أزمة عملة
1.13	18	0.10	1	0.73	19	المزدوجة
1.44	23	0.30	03	1.00	26	المصرفية

المصدر: (Graciela & Carmen , 1999, p. 477)

الشكل رقم 03: عدد الأزمات سنويا.



المصدر: (Graciela & Carmen , 1999, p. 477)

من خلال هذا المثال لوحظ أن هناك أنماط متميزة في حدوث الأزمات عبر العقود وخلال السبعينيات حدث ما مجموعه 26 أزمة عملة، إلا أن الأزمات المصرفية كانت نادرة خلال تلك الفترة، حيث حدثت 3 أزمات مصرفية فقط، أن غياب الأزمات المصرفية يعكس بدرجة عالية الطبيعة التنظيمية للأسواق المالية خلال الجزء الأكبر من السبعينيات، وعلى النقيض من ذلك أن عدد أزمات العملة سنويا لم يرتفع كثيرا خلال ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. في حين أن عدد الأزمات المصرفية سنويا زاد بأربعة أضعاف خلال فترة ما بعد التحرير المالي، كما أن 56% من الأزمات المصرفية في هذه العينة أعقبتها عجز في ميزان المدفوعات في غضون 03 سنوات، و 24% من الأزمات المصرفية حصلت قبل عام أو أقل من أزمة العملة، من ناحية أخرى فإن 12% فقط من أزمات العملة تبعها أزمات مصرفية في خلال ثلاث سنوات، 3% من أزمات العملة أعقبها أزمة مصرفية خلال عام واحد.

من أهم النتائج المتوصل إليها في هذا المثال:

• فيما يتعلق بالروابط بين أزمات العملة والأزمات المصرفية لا يظهر التحليل أي صلة واضحة بين الأزميتين خلال السبعينيات عندما كانت الأسواق المالية شديدة التنظيم، وفي الثمانينات والتسعينات انتشرت الأزمات المصرفية، وفي حوالي نصف الحالات تبدأ الأزمة المصرفية قبل أزمة العملة، وإذا كانت مسألة السببية بين الأزميتين لا تزال غامضة فإن الأمر المتفق عليه أن حدوث أزمة مصرفية في اقتصاد معين يساعد على التنبؤ بحدوث أزمة عملة في هذا الاقتصاد والعكس أنه في حالة حدوث أزمة عملة لا يساعد في التنبؤ بحدوث أزمة مصرفية في المستقبل. (Grocicla & Carmen, 1999, pp. 474-476)

#### 4. التفاعل بين الأزمة المصرفية وأزمة الجنيه المصري خلال الفترة من 2016-2022:

##### 1.4 واقع الجهاز المصرفي المصري:

يعتبر القطاع المصرفي الشريان الأساسي لاقتصاد أي دولة كونه الجسر الرابط بين وحدات الفئات ووحدات العجز، أما بالنسبة للقطاع المصرفي في مصر فهو يعد أحد القطاعات الأساسية لمساهمته في تعبئة المدخرات المحلية من أجل تمويل الاستثمارات ويمثل البنك المركزي العمود الرئيسي لهذا القطاع وتم إنشاؤه سنة 1961 ككيان مستقل يتولى رسم السياسة النقدية. وقد مر القطاع المصرفي المصري بعدة إصلاحات من أجل تفعيل دوره في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادية، واستمرت هذه الإصلاحات أين تم في سنة 2016 مايلي:

- تعويم سعر الصرف وترك سعره يتحدد وفق آليات العرض والطلب.

- القضاء على السوق السوداء.

- خفض السيولة المحلية لدى الأفراد لكبح معدلات التضخم من خلال تخفيض القروض الممنوحة من قبل البنوك بحيث لا تتجاوز أقساطها الإجمالية 35% من الراتب الشهري للعميل. (مضيف، 2021، صفحة 54)

في سنة 2019 ورغم الصدمات التي هزت الاقتصاد العالمي بسبب تفشي جائحة كورونا، إلا أن القطاع المصرفي المصري ظل مستقرا وحافظ على مستويات السيولة والربحية وظل كذلك خلال سنتي 2020 و2021. (حسني، 2020)

في سنة 2022 جدد البنك المركزي التزامه بتعويم سعر الصرف وذلك نتيجة للانخفاض في إجمالي الاحتياطات الأجنبية، كما رفع أسعار الفائدة في مارس وماي وأكتوبر 2022 بمقدار 500 نقطة أساس تراكمية بهدف كبح معدلات التضخم المرتفعة، كما قرر أيضا زيادة نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي المقررة على البنوك.

وللتعرف على واقع الجهاز المصرفي المصري وأدائه بشكل أدق نقوم بتحليل مجموعة من المؤشرات حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم 02: بعض مؤشرات القطاع المصرفي المصري (2016-2022).

سعر الفائدة على الودائع (%)	السيولة المحلية (مليار جنيه)	إجمالي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	المؤشرات السنوة
7.90	2094.5	23.64	2016
12.10	2918.2	36.40	2017
12.30	3454.3	41.84	2018
10.90	3863.6	44.57	2019
7.80	4598.8	38.97	2020
7.40	5356.6	39.82	2021
8.40	7402.7	32.14	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي للسنوات، 2016 إلى 2022) و(البنك المركزي المصري، 2022-2023)

من خلال الجدول نلاحظ انه بالنسبة لمؤشر إجمالي احتياطيات القطاع المصرفي المصري فان اقل قيمة لها سجلت في فترة الدراسة كانت سنة 2016 حيث بلغت 23.64 مليار دولار وهذا راجع إلى قرار البنك المركزي المصري بتعويم سعر صرف الجنيه المصري، لتستمر هذه الاحتياطيات في الارتفاع خلال سنوات (2019.2018.2017)، لكنها سجلت انخفاضا واضحا سنة 2022 الى 38.97 مليار دولار بسبب تداعيات جائحة كورونا وظلت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال سنتي 2021 و2022 على التوالي.

أما بنسبة للسيولة المحلية فإنها شهدت ارتفاعا متواصلا خلال مدة الدراسة بينما أسعار الفائدة على الودائع فإنها كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث شهدت ارتفاعا خلال عامي 2017 و2018 بسبب اتجاه البنك المركزي إلى تيسير السياسة النقدية، لكنها بدأت بالانخفاض منذ سنة 2019، لتصل إلى اقل قيمة لها سنة 2021 تزامنا مع ظهور جائحة كورونا، ليتم رفعها من قبل البنك المركزي من جديد سنة 2022 إلى 8.40% .

#### 2.4 أزمة الجنيه المصري:

ظل الاقتصاد المصري يتمتع بمركز نقدي قوي بعد انتهاء أزمة المديونية في مصر أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر، حيث خرج الاقتصاد المصري قويا بعد الحرب العالمية الثانية،

ورغم الضغوط التي تعرضت لها العملة المصرية منذ عام 1952 بسبب عوامل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أن الدولة الجديدة استطاعت استغلال ظروف الحرب الباردة لبناء نظام اقتصادي اشتراكي، في الستينات وبعد هزيمة (يونيو) 1967 تدهورت قيمة العملة المصرية، في السبعينات وبعد حرب أكتوبر 1973 تدهور الاقتصاد المصري من جديد نتيجة لسياسات الانفتاح الاقتصادي آنذاك، وتدهورت معه قيمة الجنيه المصري، فتم على اثر ذلك إنشاء السوق الموازية للصرف الأجنبي سنة 1990، وبعدها توالى قرارات خفض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار حتى بلغت قيمته 6.8 جنيه مصري في جانفي 2011.(مرسي ، 2021 ، الصفحات 9-10)

في نوفمبر من سنة 2016، والتي تعتبر نقلة نوعية في التاريخ النقدي المصري، أعلنت مصر عن تذبذب في سعر عملتها مقابل جميع العملات الأجنبية ضمن حزمة من الإصلاحات الاقتصادية وحصلت على قرض بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، ووفقا لذلك تشدد "كرستين لاجارد" على أزمة العملة واقترحت تخفيضا سريعا لقيمة الجنيه المصري لمعالجة الفجوة الأخذة في الاتساع بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السوداء. (Tatjana , 2009, p. 6)

انتهت كل هذه القرارات بقرار حاسم من قبل البنك المركزي بتعويم سعر صرف الجنيه المصري ليشهد بذلك انخفاضا بمقدار 46.7% لتصل قيمته إلى 19 جنيه مصري مقابل الدولار. (الديناصري، 2021، صفحة 393) لكن تدهور الجنيه المصري كان بشكل أكبر في السوق السوداء، إن التدهور المتتالي لقيمة الجنيه خاصة الشهور الثلاث الأولى من سنة 2016 كانت من أهم المشاكل التي واجهت الاقتصاد المصري مما أدى إلى تدخل البنك المركزي المصري وانتهج سياسة بيع العملات أو شراءها من السوق بغرض السيطرة على أسعار النقد الأجنبي، لكن هذا لم يوقف المضاربة على الدولار في السوق الموازية ما جعل هناك أكثر من سعر للدولار.(مرسي ، 2021 ، صفحة 10)

مع حلول مارس 2020 وتزامنا مع انتشار جائحة فيروس كورونا، وعلى غرار الاقتصاد العالمي دخل الاقتصاد المصري مرحلة ركود كان لها تأثير على أسواق العملات الرئيسية في العالم، لكن الجنيه المصري لم يشهد تدهورا وظل مستقرا عند 16.03 جنيه مصري مقابل الدولار بسبب الإجراءات الاحترازية التي تم إتباعها من قبل البنك المركزي المصري.(الديناصري، 2021 ، صفحة 393)

ولجأ البنك المركزي المصري إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري لتحقيق الأهداف التالية:

- تلبية طلب البنك الدولي بتعويم الجنيه المصري بهدف الحصول على قرض من البنك.

- القضاء على السوق السوداء وكذا المضاربات في سوق العملة.
  - تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل مصر.
  - تشجيع الصادرات والحد من الواردات.(مرسي ، 2021، صفحة 12)
- على الرغم من هذه الإجراءات التحفيزية المتخذة من قبل البنك المركزي إلا أن سعر الدولار ظل يرتفع وظلت المضاربات على العملة مستمرة، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:
- الجدول رقم 03: تطور سعر صرف الجنيه المصري خلال الفترة (2016-2022)**

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
سعر صرف الجنيه مقابل الدولار	8.15	14.72	17.77	17.56	16.03	15.69	16.45

المصدر: (البنك المركزي المصري، 2022-2023)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجنيه المصري شهد انخفاضا سنة 2017 أين بلغ 14.72 جنيه مصري مقابل الدولار الأمريكي بعدما كان يقدر ب 8.15 سنة 2016 ، يستمر هذا الانخفاض سنتي 2018 و 2019 أين قدر ب 17.77 و 17.56 جنيه مصري مقابل الدولار الأمريكي على التوالي نتيجة للركود العالمي اثر جائحة كورونا ، لكن بالمقابل عرف الجنيه المصري ارتفاعا طفيفا سنتي 2020 و 2021 ليقدرب 16.03 و 15.69 جنيه مصري مقابل الدولار الأمريكي على التوالي بفضل الإجراءات الاحترازية التي قام بها البنك المركزي المصري ، لكنه شهد انخفاضا طفيفا سنة 2022 أين قدر ب 16.45 جنيه مصري مقابل الدولار الأمريكي.

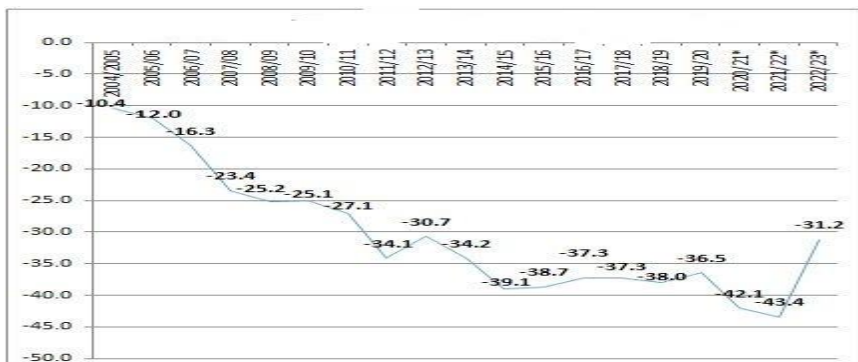
### 3.4 أسباب أزمة الجنيه المصري :

هناك أسباب جوهرية لأزمة الجنيه المصري أبرزها:

- **عجز الميزان التجاري المصري:** حيث تعاني مصر بما يعرف بالعجز التجاري الكلاسيكي بسبب زيادة الفجوة بين الصادرات والواردات، ويترتب على ذلك استنفاد للاحتياطيات الأجنبية وانخفاض قيمة الجنيه، فحسب بيانات منظمة التجارة العالمية ارتفع عجز الميزان التجاري المصري من 6.6 مليار دولار إلى 44.4 مليار دولار خلال سنتي 1990 و 2018 على التوالي، ويحدث العجز في الميزان التجاري عندما تزيد مدفوعات الواردات عن إيرادات الصادرات ويقاس العجز في الميزان التجاري بالفرق بين الصادرات والواردات ،فالدولة تحقق فائضا في الميزان التجاري إذا زادت الحصيلة من الصادرات عن المدفوعات من الواردات .( السيد، 2020، الصفحات 85-93).

الشكل رقم 04 : الميزان التجاري المصري (2003/2004، 2022/2023)

الوحدة :مليار دولار



المصدر: (ابو العلاء، 2023)

رغم التذبذب في معدلات الزيادة أو النقصان من عام لأخر في الواردات و الصادرات و بالتالي في الميزان التجاري المصري إلا أن الاتجاه العام منذ السبعينات هو تسجيل العجز بالميزان التجاري ماكان يشكل ضغطا كبيرا على احتياطي النقد الأجنبي، ففي الأعوام الثلاثة السابقة للازمة المالية العالمية كان العجز في الميزان التجاري متأثرا بقرار تعويم الجنيه المصري في سنة 2003، أين ارتفع على اثره سعر صرف الجنيه ما اثر سلبا على الصادرات، يستمر هذا العجز سنة 2008 متأثرا بارتفاع أسعار السلع العالمية جراء الأزمة المالية العالمية، ليأخذ الميزان التجاري مسارا متذبذبا بعد هذه الفترة بين الزيادة و النقصان ليسجل ذروته عام 2015/2014 أين بلغ 39.1 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار البترول العالمية ليتحسن مرة أخرى في السنوات التالية، ليعود و يسجل قيمة مرتفعة عام 2019/2018 عند 38 مليار دولار متأثرا أيضا بارتفاع أسعار النفط، ليعود مرة ثالثة لتسجيل قيم مرتفعة أعوام 2021/2020 و 2022/2021 عند 42.1 و 43.4 مليار دولار على التوالي متأثرا بتداعيات جائحة كورونا، يظهر التحسن بعدها في الميزان التجاري مسجلا 31.2 مليار دولار عام 2023/2022.

• ارتفاع سعر صرف الدولار: والتي تعاني منه مصر منذ فترة طويلة بسبب مشاكل في هيكل الاقتصاد المصري، وفي هذا يرى الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" أن الفجوة الدولارية هي سبب أزمة الجنيه المصري.(عبد الله، 2024)

لم يتحسن الوضع في السوق السوداء بشكل كبير حيث بقي الدولار في مستويات عالية جدا مقابل الجنيه المصري، إن لجوء بعض الأفراد إلى السوق السوداء لشراء الدولار اثر على الوضع الاقتصادي وجعل الدولار أكثر قوة وسط تدهور العملة المصرية، لذلك تعين على الحكومة و المؤسسات المالية اتخاذ إجراءات لتقليل الوضع السيئ للسوق السوداء و العمل على تحسين الاقتصاد بشكل عام، غير أن المضاربة في سوق الصرف السوداء تزداد بشكل كبير

حيث يقوم بعض التجار بتداول الدولار بأسعار مرتفعة جدا مقابل الجنيه المصري في ظل ارتفاع الطلب على الدولار (الهلول، 2022).

الشكل رقم 03: سعر صرف الجنيه مقابل الدولار 2016-2022



المصدر: متاح على الموقع التالي: (المنشاوي ، 2022)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الجنيه المصري في تراجع مستمر أمام الدولار الأمريكي، ففي جانفي 2016 بلغ سعر صرف الجنيه المصري 8.80 جنيه مصري مقابل الدولار الأمريكي حيث قام البنك المركزي المصري في نوفمبر 2016 بتعويم العملة المصرية انخفض على إثرها الجنيه المصري ليبلغ 14.27 جنيه مصري مقابل الدولار الأمريكي، ليشهد بعدها انخفاضا متتاليا خلال مارس وسبتمبر 2022 ليصل إلى 24 جنيه مصري مقابل الدولار الأمريكي في أكتوبر 2022.

● انخفاض تحويلات العاملين بالخارج: وما لها من تداعيات سلبية خصوصا على سعر الصرف، حيث تعد العنصر الأكثر تأثرا على تدفقات النقد الأجنبي في مصر. (حامد ع.، 2023)، كما تمثل تحويلات المصريين بالخارج أهم مصادر العملات الأجنبية للاقتصاد المصري إلى جانب عائدات السياحة وقناة السويس، وواجه الاقتصاد المصري ضغوطا قوية نتيجة تراجع الموارد الدولارية خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تلك الضغوط على العملات الأجنبية شهدت السوق الموازية لتداول العملات في مصر انتعاشا كبيرا وارتفع سعر صرف الدولار إلى مستويات عالية. (السعيد، 2024).

كما أن تحويلات المصريين تعد العنصر الأكثر تأثرا على تدفقات النقد الأجنبي في مصر، ولكن مع ارتفاع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي و السوق الموازية ونشاط تجارة العملة في السوق الموازية أحجم كثير من العاملين في الخارج عن عمليات

التحويل في القنوات الرسمية واعتمدوا بشكل كبير على تجار العملة ،ولعل ابرز الأسباب وراء تراجع تحويلات المصريين بالخارج هو اختلاف سعر الصرف الرسمي عن السوق الموازية ،حيث يصل الفرق في بعض الأحيان إلى 10 جنهات إضافة إلى انعدام الرقابة على السوق الموازية يساعد على تصاعد عمليات المضاربة على الدولار وانخفاض سعر صرف الجنيه بطريقة غير منطقية ، خاصة وان تراجع التحويلات يسهم في تآكل الاحتياطي الدولارى لدى مصر ما يشكل ضغطا على سعر صرف الجنيه المصري.(حامد ع.، 2023)

الشكل رقم 04:تحويلات المصريين بالخارج ( 2013-2022)الوحدة:مليار دولار



المصدر: متاح على الموقع التالي:(219 مليار دولار في 10 سنوات.. طفرة في تحويلات المصريين بالخارج (إنفوجراف)، 2023)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تحويلات المصريين بالخارج مرت بفترات مختلفة انعكاسا للتطورات الاقتصادية والسياسية العالمية على مدار السنوات الماضية ، حيث بلغت قيمة التحويلات خلال العام المالي 2014/2013 ب 18.5 مليار دولار ليرتفع خلال 2015/2014 بنسبة 4.4 % أين بلغ 19.3 مليار دولار ،لتشهد انخفاضا خلال العام المالي 2016/2015 بنسبة 11.7 % حيث قدرت ب 17.1 مليار دولار ، وسجلت قيمة التحويلات خلال 2017/2016 و 2018/2017 نحو 21.8 و 26.4 مليار دولار على التوالي بنسبتي ارتفاع 27.7 % و 21 % على التوالي. وواصلت التحويلات الارتفاع عقب قرار التعويم وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لتصل إلى 27.8 مليار دولار خلال العام المالي 2020/2019 ، واستمرت في التحسن حيث سجلت أعلى مستوى تاريخي لها في عام 2022/2021 بنحو 31.9 مليار دولار.

● انخفاض إيرادات قناة السويس: والتي تعد مصدرا رئيسيا للعملة الأجنبية التي تعاني مصر نقصا حادا فيها ما زادت من شدة الأزمة(الجزيرة نت، 2024). وتراجعت إيرادات مصر من قناة السويس إلى نحو 412 مليون دولار في جانفي 2015 من نحو 435 مليون دولار في الشهر نفسه من سنة 2014 اي بنسبة 5.3 %، وقال الخبير المصري في شؤون النقل البحري حمدي برغوث



انخفاض إيرادات القناة يرجع إلى التغييرات الاقتصادية التي تشهدها حركة التجارة الدولية و تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتراجعت إيرادات قناة السويس السنوية إلى 5.17 مليار دولار في عام 2015 من 5.46 مليار دولار عام 2014 أي بنسبة 5.3% . (<https://www.aljazeera.net> , 2016)

#### الخاتمة:

إن كل من الأزمات المصرفية وأزمات العملة سواء كانت منفصلة أو متزامنة، تترتب عليها سلسلة من الانهيارات التي تمس كل من الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية مما يؤدي إلى تقويض النشاط الاقتصادي لما لها من آثار سلبية وخيمة، ومهما كان موضوع الأزمات يطرح نفسه بقوة منذ تصاعد ظاهرة العوالة، إلا أن الأهم من ذلك هو الوقاية منها وتفادي حدوثها أصلاً، أو على الأقل التقليل من تداعياتها، وفي هذا الصدد كان لابد من إتباع سياسات وإجراءات تساعد على ذلك والمتمثلة في نظم الإنذار المبكر كأداة قادرة على التنبؤ بإمكانية تعرض الاقتصاد لأزمة عن طريق استعمال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والنقدية والمصرفية.

ومن خلال دراستنا لأزمة الجنيه المصري استخلصنا أن هذه الأزمة لم تسبقها أزمة مصرفية أي أن هذه الأخيرة لم تكن سببا في تحفيز أزمة العملة في مصر، ذلك لأن هذه الأزمة تعود إلى أسباب أخرى، أهمها أن مصر تعاني من مشكلة هيكلية تتعلق بنقص تدفقات العملة الأجنبية ( الدولار) الداخلة للاقتصاد المصري نتيجة لارتفاع الواردات والعجز المزمّن في الميزان التجاري، وبالتالي فإن جوهر الأزمة في مصر هو شح الدولار والمضاربة عليه ما أدى إلى ارتفاع سعره وتراجع الاحتياطيات، ما دفع بالبنك المركزي المصري إلى تعويم الجنيه المصري و انخفاض قيمته ليؤدي هذا في الأخير إلى وقوع أزمة عملة، أي أن القطاع المصرفي المصري لم يثير هذه الأزمة بل وعند دراستنا لواقع الجهاز المصرفي وجدنا أن السيولة كانت في تزايد مستمر طوال فترة الدراسة.

وبالرغم من شدة العلاقة الموجودة بين كل من الأزمة المصرفية وأزمة العملة وقوتها، ورغم أن أغلب أزمات العملة التي شهدتها اقتصادات العديد من الدول سبقها أزمات مصرفية، إلا أننا لا يمكن الجزم بمبدأ السببية بين كل من الأزميتين، أي أنه يمكن أن يتعرض اقتصاد أي دولة لأزمة عملة لكن لا يكون سببها تعرض هذا الاقتصاد بالضرورة لأزمة مصرفية أثارت أزمة العملة فيه.

أما بالنسبة لحل أزمة الجنيه المصري فإنه لا يكون إلا من خلال إصلاح هيكلي للميزان التجاري المصري، من خلال زيادة الصادرات لجلب العملة الصعبة أي الدولار والحد من الواردات، إضافة إلى التقليل من الاعتماد على الأموال الساخنة وتعويضها بالاستثمارات المباشرة ولا بد وهو الأهم من وجود سوق صرف منتظمة للحد من المضاربة على الدولار.

## 6-المراجع:

1. 219مليار دولار في 10 سنوات.. طفرة في تحويلات المصريين بالخارج/إنفوجراف, (2023). (يونيو Récupéré 12). surاليوم السابع.
2. Dabrowski, M. (2002). *currency crises in emerging-Market economies causes, consequences and policy lessons*. Warsaw, Poland: Center for Social and Economic Research.
3. feneir, I. (2016, 05 10). the banking crisis . libya, faculty of economics and political sience at university of benghazi.

4. Gabriel , s., & Nils, G. (2005). *predicting currency crises.possible or impossible*. national Aleconomiska. INSTitutiomen, uppsala universitu.
5. Glick, r., & Hactchison. (2013). *Models of currency crises »*, Federal Reserve bank of san francisco, san francisco. USA: university of california ,santa.
6. Grociela , L., & Carmen, M. (1999). the twin crises : the causes of banking and balance of payments problems. *the American economi Review*, 89(3).
7. Robert , B., Mario, D., & dominique , p. (2004). *Les crise financiers* . paris: la documentation française.
8. Tatjana , b. (2009). Egypt currency crisis analysis of the causes . *international jornal of information Business and Management*, 11(1).
9. tejvan, p. (2023, 08 09). *problems of overvolved Exchange rate*. Récupéré sur economichelp: <https://www.economichelp.org/b/og/288.2/currency/problems.of-overvolved-exchange-rate/>
10. Victor, j. (2018). factors triggering currency and banking crises, an empirical study of latin America during 1990- 2010 . *Master thesis the departement of economics*.
11. أحمد طلفاح. (بلا تاريخ). الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية". المعهد الوطني للتخطيط.
12. البنك المركزي المصري. (2016 الى 2022). *التقرير السنوي للسنوات*. مصر.
13. البنك المركزي المصري. (2023-2022). *المجلة الاقتصادية*، 63 (2).
14. الجزيرة نت. (2024, 01 12). *تراجع عائدات قناة السويس 40% جراء هجمات الحوثيين*. تم الاسترداد من الجزيرة نت: <https://www.eljazeera.net/ebusiness/2024/01/12>
15. السعيد، ا. (2024). فيفري (17) تحويلات المصريين بالخارج ..... اين تذهب وكيف يمكن استعادتها . Récupéré sur <https://aawsat.com>.
16. المنشاوي، خ. (2022, 10 30). *بعد تجاوزه 24 جنهما ...كم يبلغ السعر العادل للدولار في مصر؟* Récupéré sur [independentarabian.com](https://www.independentarabian.com).
17. حامد، ع. ا. (2023, 1). ماي. (19) تراجع تحويلات المصريين بالخارج .....الاسباب و التداعيات . Récupéré sur <https://www.aljazeera.net/ebusiness>.
18. خالد حسني. (2020, 09 02). *صندوق النقد: القطاع المصرفي المصري تجاوز صدمة كورونا*. تم الاسترداد من العربية: <https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2020/09/02>
19. رانيا عامر. (2014). الأزمات المالية العالمية. *المجلة الاجتماعية القومية*، 51 (3).
20. سلوى فؤاد صابر. (2010). الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الأسيوية و الأزمة التمويلية العالمية الأخيرة. *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الازهر*، 7 (2).
21. صلاح الدين طالبي . (2010-2009). تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية الأزمة العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها) حالة الجزائر. *مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية*. تلمسان، جامعة ابو بكر بلقايد.
22. عبد السلام محمد السيد. (يونيو، 2020). دور نمو الإنتاجية في الحد من العجز في الميزان التجاري المصري خلال الفترة 1990-2018. *مجلة بحوث اقتصادية عربية* (1).

23. قمر ابو العلا. (2023, 12, 14). إلى أين يتجه العجز في الميزان التجاري المصري في 2024؟ تم الاسترداد من مركز دراسات الاستراتيجية.
24. محمد عبد الله. (2024, 2, 1). الوقت ينفد... كيف تقلصت خيارات مصر لوقف انهيار الجنيه أمام الدولار؟ تم الاسترداد من الجزيرة نت: <https://www.eljazeera.net/ebusiness/2024/02/01>
25. محمود عبد الرحمان السيد المهلول. (2022). تقلبات سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار و اثره على الصادرات . *المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد الثالث ، الجزء الثاني ، 119-118*.
26. مؤيد عبد الكريم مضيف. (2021). دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق . *رسالة ماجستير. العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء*.
27. نادية لعقون. (2012-2023). " العولة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الو. م. أ. " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر.
28. هند محمد عبد الحميد الدناصوري. (2021). أثار تخفيض قيمة العملة على الاستثمارات الأجنبية في مصر. *المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي(29)*.
29. هند محمد علي مرسي . (يناير/2021). سياسات تحرير سعر الصوف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد(9)*.
30. يزن غسان حواط . (2013). إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية. *دراسة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المصارف والتأمين. دمشق، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين*.